بقلم المدير العام للامن العام بالإنابة
اللواء الياس البيسري

تلازم العهد والحلّ

تشهد المنطقة العربية تحولات جذرية وتطورات متسارعة على الصعد كافة لاسيما السياسية والاقتصادية والعسكرية، ما يعكس حالة من عدم الاستقرار مترافقة مع صراعات اقليمية ودولية متضاربة، تتداخل فيها المصالح ما يعمق الازمات ويزيد من تعقيد الحلول. في هذا السياق يبرز الرهان في لبنان على العهد الجديد من اجل تجاوز المحن المرتقبة، ومواجهة التحديات لإعادة الوطن الى حضن الدولة، واستعادة استقراره وامنه وسلامه الاجتماعي وارضه المحتلة.

تحديات كبيرة تتجمع في ارجاء المنطقة، منها استمرار الصراعات المسلحة، تصاعد التوترات الطائفية والمذهبية، تداخل المصالح الاقليمية والدولية، التسلح. عدا عن ان الاوضاع الاقتصادية الصعبة في عدد من الدول مترافقة مع ارتفاع في معدلات البطالة والفقر، يضاف الى ذلك خطر الارهاب والتطرف والجرائم السيبرانية، كل هذه العوامل مجتمعة تهدد الاستقرار الاجتماعي في اكثر من دولة، وتشكل تحديا كبيرا على الانظمة القائمة، مستغلة الفوضى الداخلية لفرض اجنداتها.

وسط هذه الازمات المتنقلة، يتطلع اللبنانيون الى القيادة السياسية الجديدة برئاسة العماد جوزف عون لتحقيق التغيير المنشود على مستوى اعادة بناء الدولة على اسس اصلاحية وقانونية، ورؤية سياسية واقتصادية شاملة تستند الى تحقيق العدالة الاجتماعية، تعزيز المواطنة، ارساء دولة القانون، تحديث ادارات المؤسسات، مواجهة الفساد بجدية ومكافحته، تفعيل آليات المحاسبة والشفافية لضمان استعادة ثقة المواطن بالدولة.

الرهان على العهد الجديد والامل في مستقبل افضل للبنان، ليسا مجرد شعار سياسي، بل هما اختبار حقيقي لمدى قدرته على تجاوز المحن والصعوبات.
اللبنانيون ينتظرون، كما وعد الرئيس عون في خطاب القسم، قرارات جريئة لمعالجة الازمات الشاملة التي ضربت لبنان، عبر اصلاحات تحفّز النمو الاقتصادي وتؤمّن فرص عمل جديدة. اما تحقيق الاستقرار السياسي المستدام فيستدعي استعادة الثقة بين مكونات المجتمع كافة، والدعوة الى حوار وطني جريء يضم الجميع ولا يقصي احدا او يهمش طرفا، للتوصل الى تفاهمات مبنية على احترام مواد الدستور وبنود وثيقة الوفاق الوطني والتزام تطبيق القانون.

اعادة الوطن الى حضن الدولة يتطلب ايضا بناء علاقات اقليمية ودولية متوازنة، تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وانتهاج سياسة ديبلوماسية متزنة تعتمد على الحوار المباشر كوسيلة ناجعة لحل النزاعات، بعيدا من عوامل التوتر او الصدام وجبه الاطماع المحدقة بلبنان.
يترقب اللبنانيون تعزيز القدرات العسكرية للدولة، وتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الارهاب والجرائم الدولية المنظمة.
وهذا يستدعي الآتي:
أولا، استمرار التعاون مع الدول العربية والصديقة لتبادل المعلومات وملاحقة شبكات التهريب والاتجار بالبشر والعصابات الدولية.
ثانيا، تعزيز المستوى الامني الداخلي من خلال تطوير ديناميكية المؤسسات الامنية وتفعيلها بالعتاد الحديث وبالقدرات البشرية التي يجب ان توازن بين قوة انفاذ القانون واحترام الحق الانساني.
من جهة اخرى، يعد الشباب ركيزة اساسية في عملية التغيير والبناء، لذلك يجب تمكينهم عبر توفير فرص التعليم الجيد، اكاديميا ومهنيا، وتشجيعهم على المشاركة السياسية والاجتماعية. فالاستثمار في الطاقات الشبابية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز مناعة المجتمع في مواجهة الازمات.

مرحلة جديدة دخلها لبنان مع انتخاب العماد جوزف عون رئيسا للجمهورية، وتكليف السفير نواف سلام تشكيل الحكومة. ذلك ان البلد المنهك بفعل الازمات السياسية والاقتصادية السابقة في اشد الحاجة الى ما جاء في خطاب القسم والبيان الوزاري للحكومة. اللبنانيون ما عادوا قادرين على الاستمرار من دون حلول جذرية لكل المعضلات وليس لبعضها. ما من دولة يمكنها الاستمرار في ظل ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية، خصوصا إذا كانت معطوفة على تصدع الوحدة الوطنية.

يبقى الامل معقودا على العهد الجديد لتحقيق التغيير المنشود وتجاوز المحن المرتقبة، معطوفاً على ارادة سياسية حقيقية، وادارة رشيدة للازمات، وتعزيز مداميك دولة القانون والمؤسسات، واشراك جميع مكونات المجتمع في صنع القرار، وتنشيط فرص تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية.
عودة الوطن الى حضن الدولة تتطلب دولة كاملة المواصفات تحقق مستقبلا لأبنائها اكثر امانا وازدهارا.